



## الجلسة العامة ٢٢

الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

## البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

## التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي وأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شجب الهجمات الإرهابية الفظيعة التي لم يسبق لها مثيل والتي هزت مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ونعرب عن عميق مواساتنا للأسر من قتلوا أو فقدوا أو جرحوا في منطقة الحادث وفي البنتاغون. وأود أن أعرب عن تضامننا الكامل مع حكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي في هذه المأساة التي تتحدى الإنسانية بأسرها.

وكما أعلن السيد جورج باباندريو، وزير الشؤون الخارجية، في ١١ أيلول/سبتمبر،

”إن الهجمة الإرهابية البغيضة على الشعب الأمريكي كانت في الواقع هجمة على المجتمع الحر والديمقراطية والإنسانية بأسرها“.

الشعب اليوناني يدين، بصوت واحد، الهجمات الإرهابية التي تستهدف التآمر لاستحداث نوع جديد من الحرب غير مقبول على الصعيد العالمي. وقد جعلتنا تجاربنا المريرة أكثر حساسية لهذه القضية. وتدين اليونان إدانة مطلقة مرتكبي ورعاة هذه الأعمال الوحشية، وهي على استعداد لأن تقدم إلى المجتمع الدولي جميع المساعدات الممكنة التي تتطلبها معاقبة المسؤولين عنها.

لقد كانت هذه الهجمات المدبرة والمنسقة بعناية موجهة إلى السكان المدنيين الأبرياء بغرض إنزال أقصى خسارة في أرواح الآلاف من العاملين العزل من مواطني الولايات المتحدة، فضلا عن كثير من المواطنين الآخرين من جميع أنحاء العالم.

لا شك في أن الطبيعة الدولية والنطاق الكبير للهجمة يجعلها جريمة ضد الإنسانية. وإن الخسارة في الأرواح، بغض النظر عن العرق أو العنصر، تتطلب إجراء فعالا وعاجلا يكفل مثول المسؤولين عنها أمام العدالة، وكذلك تجنب إمكانية ارتكاب مثل هذه الجرائم مرة أخرى. ويجب على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لكي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المتعلقة بالجريمة المنظمة وأعمال الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تكفل الدولة اليونانية عن طريق مجموعة من القوانين الأخرى، الدعم المعنوي والمادي لضحايا الأعمال الإرهابية وأسرههم وتعترف بحق الضحايا في الحصول على تعويضات من الدولة عن الأضرار المادية التي تلحق بهم من جراء أي عمل إرهابي.

وستتخذ جميع الخطوات اللازمة، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، لكي نعزز جهودنا ونواصل العمل الأوروبي الجماعي في جميع أرجاء أراضينا، كما ورد في نتائج وخطة عمل الاجتماع الاستثنائي لمجلس أوروبا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلى وجه التحديد، اعتمد تشريع معين، في إطار اتفاقية شنغن، بشأن محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وفيما يتعلق بجائزة الأسلحة النارية والذخيرة أو الحصول عليها أو تداولها أو الاتجار بها بصفة عامة من جانب الأفراد أو الكيانات القانونية في أراضي الاتحاد الأوروبي.

لكن كفاحنا لاستئصال الإرهاب يجب ألا يقلل من جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبخاصة في مناطق العالم التي تحتاج إليها احتياجا شديدا. وعلى العكس من ذلك، يجب أن نتعاون في بذل جهودنا الدولية. ويجب أن تتركز مساعيها المشتركة على معالجة أية أزمات إقليمية وحسمها، وبذلك نرسى أساسا صلبا لعلاقات الجيرة الطيبة والسلام والأمن.

وتتجلى للعيان في أفغانستان، في هذه اللحظة بالذات، أزمة إنسانية. وقد أعلنت اليونان عن مساهمتها الإنسانية التي تقرر توزيعها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

لقد وضعنا ثقتنا، في بداية هذا القرن الجديد، في أن المبادئ التوجيهية التي حددها رؤساء الدول ورؤساء الوزراء في إعلان الأفنية، والتي تتمثل في

تحقق هدفنا المشترك، وهو منع وقمع الهجمات الإرهابية حيثما وقعت.

الأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن محاربة الإرهاب، تعمل بسرعة وفي وحدة. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر اتخذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة قرارا قويا بشجب الهجمات ومطالبة جميع الدول بالتعاون لكفالة مثل مثل مرتكبيها أمام العدالة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن قرارا ثانيا أكثر تفصيلا يبيّن على القرار الأول. والمداولات الكثيرة التي جرت في الجلسات العامة للجمعية العامة تؤكد استعدادنا لتعزيز التعاون حول هذه القضية ولمواصلة تنفيذ هذه القرارات.

وجهدنا الجماعية وتعاوننا وجهودنا على الصعيد العالمي ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى وعلى جميع المستويات الوطنية والدولية على حد سواء. ومن المؤكد أن الحرب ضد الإرهاب ستقرب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أهدافنا المشتركة: اعتناق قيمنا الديمقراطية؛ والاعتزاز بحرياتنا؛ وتقوية التنمية.

غير أنني أود أن أوضح أن أي محاولة لإقران هذه الحرب بدين معين أو مساواتها بمنطقة معينة أو بعرق معين، أو حتى لاستفراد بلد معين، إنما تتنافى مع هدفنا، وهو ضمان السلم والأمن وتوفير قدر أكبر من التسامح والمحافظة على تنوع الثقافات وتحاشي الانقسامات.

ونؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة في الجهود العالمية للقضاء على وحشية الإرهاب. واليونان، بوصفها دولة عضوا في جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، تروج في الوقت الحالي - كإضافة للتشريعات السارية بشأن الأسلحة والذخيرة والمتفجرات التي تكفل على نحو كامل المحاكمة الجنائية ومعاقبة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية - لمشروع قانون يتناول القضايا الخاصة

”جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي ... الهجمات الإرهابية [المرتكبة يوم ١١ أيلول/سبتمبر] ومنظمتها ورعاها إلى العدالة“. (قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الفقرة ٣).

وأنتيغوا وبربودا بالمثل:

”تعتبر هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن الدوليين“. (المرجع نفسه، الفقرة ١)

بل ومن الحزن بقدر أكبر أن نعترف أنه حدث في ١ تشرين الأول/أكتوبر هجوم إرهابي خطير آخر، كان في هذه المرة في جامو وكشمير، حيث قتل ٤٠ شخصا حتى الآن - من بينهم نساء وأطفال - بينما أصيب عدد كبير بجراح، وإصابات بعضهم خطيرة.

تلك الأحداث، وبخاصة الأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، تظهر الأبعاد الدولية للإرهاب. وقد قال السيد كامال شارما، ممثل الهند،

”الإرهاب يمثل كُلا عضويا؛ وسيكون من الخطير محاولة أن نبحث إحدى الخلايا. ... إنه شر مستطير. ويجب تدمير الإرهاب بجذوره وفروعه. لعنة القرن الجديد“. (A/56/PV.16)

في الختام، يتعين علي أن أقول إننا يتحتم علينا أن نعالج بطريقة مجدية بقدر أكبر المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تسبب البؤس الإنساني، لأن هذا العلاج، إضافة إلى كونه عملا إنسانيا، سيساعدنا في إزالة المناخ الذي يترعرع فيه الإرهاب. ويتعين علينا أن نعمل لضمان أن يعيش المجتمع العالمي قاطبة في بيئة من الحرية وأن يتحرر من الخوف. إن الحرب ضد الإرهاب ستكون طويلة؛ وستكون شاقة؛ ولكن يتحتم علينا أن نخوض هذه الحرب بطريقة شاملة وأن نشترك فيها مشاركة تامة.

”اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٩)

ستسود.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم سيدي الرئيس على نطقكم الصحيح لاسم أنتيغوا. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالإدلاء بكلمة أمام الجمعية في دورتها السادسة والخمسين، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع. إن ما اشتهرت به من شخصية لامعة وإنصاف ودماثة خلق حدث بكم إلى هذا المنصب الذي تشغلونه. ويعرب وفدي عن ثقته بأننا، سنحقق بفضل إرشاداتكم سنحقق النجاح والتقدم في الدورة السادسة والخمسين.

وأعرب، باسم حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، عن موافقتي على البيان الذي أدلى به السيد سيمون ريتشاردس، ممثل دومينيكا، بشأن الموضوع قيد المناقشة، التدابير الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب. ويؤيد بلدي تأييدا أكيدا النقاط التي أكدها، وهي بالتحديد، تضامن الجماعة الكاريبية مع المجتمع الدولي؛ وثانيا، طبيعة الرد العالمي؛ وثالثا، تعهد الجماعة الكاريبية بدعم التدابير المتفق عليها دوليا. لقد أكد أنه يتعين أن تكون استراتيجية الأمم المتحدة شاملة ومتعددة الأوجه، وأن يكون هدفها شاملا وأن يشمل دراسة أسباب ومصادر الإرهاب، وإزالتها، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

ويؤيد بلدي بالمثل قرار مجلس الأمن المؤرخ

١٢ أيلول/سبتمبر، الذي دعا

لدينا إمكانيات القضاء على الإرهاب، لا سيما وأنا أنتجنا هذا الفيروس.

الإرهاب ليس كارثة طبيعية: إنه نتيجة أفكار نمت في أذهان أشخاص معينين، لا يفتقرون إلى خصال الاعتداد بالنفس فحسب، بل ليس لهم مستقبل لأنهم يفتقرون إلى المبادئ أيضاً.

إن أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية التي لا يصدقها عقل وقعت قبل بضعة أيام من الموعد المقرر لبدء الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة للطفل. وكان من المقرر عقدها في نيويورك خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وتدعم غينيا الاستوائية وتؤيد دون تحفظ المقترحات السلمية والمعقولة التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة، عن هذا المنبر ذاته، لمساعدتنا في إحراز التقدم على الدرب الطويل الشاق المتعرج، درب الكفاح ضد الإرهاب الدولي، حتى نقضي عليه قضاء مبرماً، وأشار هنا إلى قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦، فضلاً عن القرارات السابقة ذات الصلة.

وكما نقول في بلدي، من الحسن أن تعثر على الجاني وتقدمه للعدالة، ولكن أفضل من ذلك أن تحل المشكلة التي سببها. والواقع أن سلطات بلدي تكلمت من هذا المنطلق بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤسفة والرهيبة.

ففي ١٢ أيلول/سبتمبر، بعث رئيس الجمهورية السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، الذي تصادف وجوده في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، رسالة تعزية إلى السيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وأعربت الحكومة في الوقت ذاته، إثر جلسة طارئة ومن

السيد إكوا ميكو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): ثمة مواقف وأشياء تتطلب من كل فرد أن يتكلم.

في ركن من العالم، استخدم قرويون شخصاً أصم أبكم بسبب قوته البدنية، للقيام بأصعب الأعمال. وفي إحدى المناسبات ظل يعمل مدة أسبوع في تنظيف مزرعة لقروي كان يُشغله. وحينما جاء وقت دفع الأجور، دفع له صاحب العمل دولاراً واحداً. فصاح الأصم الأبكم "هل هذا كل ما استحق أن تدفعه لي؟" وأجاب رب العمل، ولكنك لم تقل أي شيء من قبل". ثمة أشياء تجبر المرء على أن يتكلم عنها. والأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر لا يمكن إلا أن تجعلنا نفعل ما فعله هنا في هذه القاعة في هذا الأسبوع.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها وفدي في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، اسمحوا لي أن أنقل تحيات وفدي للرئيس هان سونغ - سو، وتهنئي له على انتخابه رئيساً لهذه الدورة وعلى الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمالنا؛ وللسيد هاري هولكيري، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة؛ وللسيد كوفي عنان على إعادة انتخابه الذي يستحقه عن جدارة وعلى تقريره عن أعمال المنظمة، الذي حاز إعجاب الجميع.

وبالنظر إلى عدد المتكلمين الذين تكلموا قبلي من على هذا المنبر - وأذكر من بينهم بصفة خاصة العمدة رودولف جوليان عمدة نيويورك، الذي شرفنا بحضوره يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر - بوسعي أن أقول فيما يتعلق بالبند ١٦٦ من جدول الأعمال المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، إن الكثير قد قيل بشأن هذا البند، ولكن الكثير ما زال يتعين قوله وفعله؛ لأننا، نحن البشر،

في مواجهة الإرهاب العالمي الذي يتسم بطابع الهمجية ومحافة العقل والرعونة.

وقد تكلم من هذا المنطلق مجلس نواب الشعب في غينيا الاستوائية لدى اجتماعه في دورته الثانية وذلك بإقراره يوم ١٦ أيلول/سبتمبر إعلاناً مؤسسياً يدين فيه الأعمال الإرهابية المرتكبة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ويعرب عن التضامن مع شعب الولايات المتحدة. وقد اعترفت الهيئة التشريعية لبلدي بالخطر الذي تشكله هذه الهجمات الإرهابية على استقرار البلدان وعلى السلام العالمي، وبأنه ينبغي بذل الجهود لوضع نهاية للإرهاب الدولي، مع التقيد الصارم بمعايير العدالة والحرية.

كما أعرب مجلس النواب عن استعداده الكامل لتأييد السياسات التي تتخذها الحكومة في المعركة ضد الإرهاب الدولي. وهو بالتالي مستعد للموافقة على أي أوامر قانونية تقدم إليه من خلال القنوات الشرعية في هذا الصدد.

لا غرو أن يدلي رئيس الجمهورية نتيجة لكل هذه الإجراءات والأحداث بالبيان التالي، خلال تجمع رسمي حضره ممثلو كل الأديان عقد تأييداً للولايات المتحدة في مالابو يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر وأدان الإرهاب بقوة، بمشاركة عريضة من الزعماء السياسيين، ومثلي الأديان، ومثلي السلك الدبلوماسي والقطاعين العام والخاص والمجتمع بصفة عامة، وأن يطلب الرئيس توجيه هذا البيان إلى الجمعية العامة خلال نظرها في البند المتعلق بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي.

”تنضم إلينا اليوم جميع هيئات الدولة والجماعات السياسية والطوائف الدينية ومنظمات القطاع الخاص كما انضم إلينا الممثلون الأجانب المعينون في بلدنا في هذا

خلال إعلان رسمي، عن إدانتها لتلك الهجمات الإرهابية فضلاً عن الإرهاب بوجه عام. وأكدت جمهورية غينيا الاستوائية من جديد في وقت لاحق مؤازرتها الكاملة لشعب وحكومة الولايات المتحدة وتضامنها معهما في هذه الأيام الحافلة بالحزن والأسى.

وأعلنت الحكومة الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام على ضحايا هذه المأساة التي يجب ملاحظة أنها لم تلحق الأذى بالولايات المتحدة فقط بل بجميع المجتمعات البشرية التي تتطلع إلى مستقبل عماده السلام والحرية والعدالة والديمقراطية. فمن لم يتأثر على نحو أو آخر بهدم مركز التجارة العالمي واحتفائه، ناهيك عن الهجمات الأخرى؟ لذلك وضعت الحكومة قواتنا الخاصة بإنفاذ القوانين والأمن في حالة تأهب قصوى ضماناً لليقظة وحماية لكل رعايا الولايات المتحدة ومصالحها في جمهورية غينيا الاستوائية.

ليس هذا بالصراع الذي يقف فيه الغرب في مواجهة الإسلام أو الذي تقف فيه الدول في مواجهة غيرها بسبب دينها. الإرهاب عدو جميع الشعوب وجميع حضارات العالم، ولذلك فهو يستحق الإدانة العالمية واتخاذ التدابير الفردية والجماعية لتفكيك آلية تمويله برمتها، فضلاً عن أي دعم للعمليات الإرهابية مهما كان نوعه. ونتيجة لذلك، تمس الحاجة إلى توثيق التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي، بحيث ينظر، بين جملة أشياء، في التبادل الضروري للمعلومات لدرء الأعمال الإرهابية وحماية أنفسنا منها.

وتدرك غينيا الاستوائية أن الأمم المتحدة يجب أن تجري مشاورات على أعلى المستويات لكي تضع مبادئ توجيهية وتنشئ برنامج عمل لمكافحة الإرهاب ولكفالة القضاء عليه، فضلاً عن صون قيم الحرية وكرامة الإنسان

فحسب، بل لنمعن التفكير معاً كذلك ولنذكر تماماً أن الخطر الذي يمثله شن هذه الهجمات الإرهابية يهدد الحرية وبقاء البشرية جمعاء.

”وتدرك غينيا الاستوائية إدراكاً كاملاً، في هذا الوقت الذي يضطرب فيه السلام والأمن الدوليين اضطراباً شديداً، أن هذه الأعمال الإرهابية في بداية القرن الحادي والعشرين هذا تمثل بالنسبة للعالم وللحضارة ولشعبونا أكبر تحدٍ نواجهه منذ نهاية الحربين العالميتين وسقوط سور برلين. إنها تفتح أعيننا على الحقيقة المحزنة المتمثلة في أننا ما لم نتصرف بحسم وعلى نحو متضافر سوف نعاني من بداية تطورات عالمية من شأنها أن تؤدي بهذا الكوكب إلى تدمير ذاته.

”وبناء على هذا أضيف، فيما يتعلق بما قاله الرئيس بوش خلال خطابه الأخير أمام كونغرس الولايات المتحدة من ضرورة تكوين ائتلاف مناهضة الإرهاب، أنه يتعين في مواجهة الإرهاب إما أن تتضافر جهود جميع شعوب العالم ضمن إطار للعمل المتسق والمتضافر أو نستسلم جميعاً بلا هوادة لخطته السادية اللاإنسانية التي لا تلقي بالاً لأجناس أو حدود.

”ومن هذا المنطلق، كما قلتُ حين رجعتُ من الولايات المتحدة - فإني أحبذ إجراء تشاور واسع النطاق على الصعيد العالمي وتدبير رد قوي ونموذجي على الإرهاب، بهدف هزيمة تلك الظاهرة الهمجية وتحليص أنفسنا من بلائها على نحو شامل وحاسم.

”واعتباراً من يوم ١١ أيلول/سبتمبر نفسه، فإن غينيا الاستوائية، تحت قيادة حكومة بلادي،

الاحتفال الديني الذي نسلط من خلاله الأضواء من جديد على إصرار شعب وحكومة جمهورية غينيا الاستوائية في دعمهما لشعب وحكومة الولايات المتحدة. ونعرب عن تضامننا مع الضحايا الأبرياء للهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ونؤكد مجدداً إدانتنا الراسخة والثابتة للإرهاب.

”إن خبرتنا الشخصية الأليمة من جراء هذه الحوادث المفجعة التي تحولت إلى مأساة عالمية ونتيجة لقربنا منها، حيث كنا بالمصادفة في زيارة للولايات المتحدة مع وفد حكومي هام في ذلك الوقت، لتجعل من الواضح أن هذه الهجمات، رغم ارتكابها بحق الولايات المتحدة، تمثل بلا شك إهانة خطيرة وجماعية لقيم الحرية والسلام والأمن والاستقرار في جميع أرجاء العالم.

”كذلك تشكل هذه الهجمات الإرهابية تهديداً غير مسبوق للمثل العليا والمبادئ التي تتشاطرها غينيا الاستوائية مع شعوب هذا الكوكب الأخرى التي تكرس أعظم جهودها لكفالة الكرامة والتقدم لبني الإنسان الذين يجب أن يستفيدوا من التقدم المحرز في العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة، لا أن يصبحوا ضحايا لها.

”وبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت الهدف الرئيسي لهذه الهجمات الإرهابية، يجب أن نتذكر رغم ذلك أن من بين ضحاياها رعايا لأكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

”ونتيجة لذلك فقد اجتمعنا هنا، لا نعرب عن تضامننا مع الولايات المتحدة

والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية والعالم أجمع، وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في المعاهدة التي أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومبادئ الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالإرهاب والسلام والأمن والاستقرار، والتي أعيد التأكيد عليها في مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء الدول في لومي في العام الماضي، ومؤخرا في لوساكا“.

(تكلم بالأسبانية)

ختاما، نعرب عن أملنا في أن تتواصل مناقشاتنا، وعلى وجه الخصوص بشأن هذه المسألة، انطلاقا من المبدأ الذي يستند إلى قوة الحجة، بدلا من المبدأ القائم على حجة القوة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي

اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية عشرة المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أعطيت الكلمة للمراقب عن سويسرا.

**السيد ستايهلين** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها بلدنا في هذه الدورة، فاسمحوا لي، سيدي، أن أعرب لكم عن أخلص تهاني سويسرا على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وبوسعي أن أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلادي طوال هذه الدورة.

إن الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر، مأساة تفوق قدرة الإنسان على الفهم. وهي تعبير عن عنف إجرامي لم يسبق له مثيل في بشاعته.

وباسم الحكومة السويسرية وشعب سويسرا كله، أود أن أعرب للشعب الأمريكي عن أخلص مشاعر التضامن والصدقة في محنته العصبية، وأقول له إن فكرنا منشغل بكل

اعتمدت وتواصل اعتماد تدابير واستراتيجيات تقتضي منها التعاون والمشاركة على سبيل المساهمة في جهود المجتمع الدولي في المعركة الطويلة والصعبة التي لا بد من خوضها لاستئصال الإرهاب من العالم، وذلك في إطار القرارات والآليات ذات الصلة التي اعتمدها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى جانب جميع الاتفاقيات الدولية الحالية المتعلقة بمكافحة الإرهاب“.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا السياق، وعلى صعيد وسط أفريقيا، وجه رئيس الجمهورية، السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو رسالة إلى نظرائه في المنطقة دون الإقليمية قال فيها:

”إن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن العاصمة، شكلت تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

”وبناء على ذلك، فإن منطقة وسط أفريقيا التي تكرر نفسها لمبادئ التضامن والسلام والاستقرار، وقد أقلقتها هذه الأحداث المزعجة، تعترم الإسهام بصورة حازمة ومن خلال استراتيجية منسقة، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، بغض النظر عن التدابير التي تتخذها كل دولة في المنطقة دون الإقليمية.

”وهذا التنسيق، الذي يمكن أن يؤدي إلى إصدار إعلان بشأن موقف مشترك لدول وسط أفريقيا، سوف يسمح للرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأن يعرب عن تأييده وتأييد رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية للكفاح ضد الإرهاب، وعن تفانيهم في خدمة السلام

وما برحت سويسرا مهتمة منذ وقت طويل بمكافحة الإرهاب الدولي. وقد جعلت العمل في هذا المجال أولوية من أولوياتها، سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الوطني. وهي تطبق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بهدف مكافحة التهديد الذي يمثله الإرهاب للسلم والأمن. وعلى وجه الخصوص، فإنها نفذت وطبقت بالكامل ودون شروط القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

كما أن سويسرا طرف في الصكوك الدولية المتعلقة بهذه المسألة، والتي تمت الموافقة عليها في إطار الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وقد وقعت في حزيران/يونيه على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ورغم أن هذه الاتفاقية لم يبدأ سريانها بعد، فقد بدأنا عملية التصديق عليها بغية دخولها حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. ونعتزم أيضا أن نصبح في المستقبل القريب طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

كما ساهمت سويسرا بنشاط في المناقشات الجارية في إطار الأمم المتحدة بشأن إعداد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وسوف تشارك في أية أنشطة معنية بوضع صكوك لمناهضة الإرهاب في المستقبل.

وأخيرا، فإن سويسرا، فضلا عن التزامها بالصكوك المحددة المتعددة الأطراف والإقليمية لمناهضة الإرهاب، أنشأت شبكة من المعاهدات الثنائية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل القضائية والمسائل المتعلقة بتسليم المجرمين، الهدف منها زيادة قدرتنا على منع وقمع الجريمة بجميع أشكالها، بما فيها الإرهاب.

وعلى الصعيد المحلي، لدينا مجموعة من القوانين التي تسهم بنشاط في قمع الإرهاب. وفي ٣ تموز/يوليه، أصدر الأمين العام تقريرا عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، تم تجميعه من واقع المعلومات المقدمة من

الضحايا وأسرهم وأصدقائهم. ونحن ندين بالتقدير والعرفان لكل من كرسوا أنفسهم لعملية الإنقاذ الشاقة والخطرة، بكل شجاعة ودون أدنى تردد.

هذه المأساة صدمت الشعب السويسري صدمة عميقة. فقد تسببت في جراح عميقة بجمهورية شقيقة تتشاطر معها قيما جوهرية. والأحداث التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا تؤثر علينا جميعا. وعلى الرغم من أن بلاء الإرهاب قد يبدو مستعصيا على الحل، فإن المجتمع الدولي ليس عاجزا ولا أعزل. ومع ذلك، فإن فعالية استجابته تتوقف على وحدتنا وتصميمنا، لأن الإرهاب لا يمكن التصدي له بنجاح إلا من خلال عمل مدروس وجماعي.

ويجب أن يكون هذا العمل مستندا إلى القانون وإلى المبادئ الأساسية التي تحكم مجتمعاتنا الديمقراطية. إن الإرهابيين يريدون استخدام العنف ليديمروا سيادة القانون. وعلينا أن نحترس من الوقوع في الفخ الذي نصبوه لنا. وبالتحلي بالبصيرة والصمود، يتعين على مجتمعاتنا التي أسست على التسامح والانفتاح، أن تلزم نفسها بالكفاح ضد هذا الوبال. وسيتطلب هذا الجهد من جميع الحاضرين في هذه الجمعية أن يوحّدوا قواهم. والأمم المتحدة، بفضل طابعها العالمي وقدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية، مدعوة لأن تكون القوة الدافعة في هذه الحملة - وهو دور يليق بها بحكم طبيعتها.

ومجلس الأمن، باتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، حدد الاتجاه العام للعمل. والحكومة السويسرية ترحب بهذا القرار، وتغتتم هذه الفرصة لتعرب عن تصميمها القوي على أن تكون طرفا في هذا الجهد المشترك. بل أنهما فعلا تشارك فيه بالكامل.



يتعلق بالمعاملات المتصلة بالجريمة المنظمة والإرهاب. ولا تكون هناك أي سرية للمعاملات المصرفية عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب.

ومما له أهمية أساسية أن نعمل سوية بأكثر قدر ممكن من التصميم لمكافحة آفة الإرهاب. فالإرهاب يهددنا جميعاً، ولا بد لنا من أن نعمل سوية على التأكد من إلحاق الهزيمة به. وليس هناك ما يبرر بأي حال من الأحوال ارتكاب أعمال كالأعمال التي شهدناها يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك فإن اللجوء إلى القوة وحدها لن يكفي للقضاء على الإرهاب، ولا يوجد على المدى الطويل أي سبيل لكفالة الأمن الدولي ومنع تكرار مثل هذه الأعمال الجديرة بالازدراء سوى تعزيز التعاون الدولي بغية استتصال شأفة الفقر، ومنع الصراعات وحسمها في حالة نشوبها، والنهوض بشكل فعال بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولبلوغ هذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل حاسم الآن أكثر من أي وقت مضى.

إن رد الفعل العالمي على الأعمال الفظيعة التي شهدناها جميعاً ينبغي أن يدفعنا إلى المضي قدماً في مكافحة الإرهاب دون هوادة. وعلينا أن نفعل ذلك تخليداً لذكرى الضحايا الأبرياء. وعلينا أن نفعل ذلك أيضاً للحفاظ على تغليب القانون على القوة ومن أجل ازدهار مجتمعاتنا الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

**السيد لاميني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالعربية):** أود في مستهل كلمتي أن أتقدم نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية ولدينا الثقة

عدد من الدول. وهو يتضمن وصفاً تفصيلياً مستفيضاً للتدابير التي اتخذتها سويسرا، وكذلك القوانين واللوائح التنظيمية التي اعتمدها فيما يتعلق بمنع أعمال الإرهاب الدولي وقمعها.

ولا بد من التأكيد على حقيقة أن سويسرا لديها قانون فيما يتعلق بالمساعدة المتبادلة على الصعيد الدولي في المسائل الجنائية يسمح - حتى في حالة عدم وجود اتفاقات بشأن معاهدات - بالتعاون مع جميع الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن سويسرا هي إحدى الدول القليلة في العالم التي تستخدم وسيلة "الإرسال الفوري للمعلومات". وبموجب هذه الوسيلة، يمكن إرسال المعلومات التي يتم الحصول عليها من التحقيقات التي تجري في سويسرا إلى أي سلطة أجنبية للاستفادة منها في أية تحقيقات تجري في الخارج. وأخيراً، يمكن لسويسرا أن تتخذ تدابير مؤقتة بسرعة كبيرة. فيمكنها على سبيل المثال أن تصدر أوامرها بتجميد أي حسابات مصرفية بمجرد تلقيها طلباً لمثل هذا التعاون من أي سلطة أجنبية. ولهذه التدابير أهمية حاسمة عندما تنشأ الحاجة إلى وقف عمليات مالية تخص منظمات إرهابية. كما أنها تساعد في منع الجماعات الإرهابية من إساءة استعمال المؤسسات المالية السويسرية.

وفي هذا السياق، أرجو أن تسمحوا لي بأن أوضح بجلاء نقطة أخيرة، ألا وهي أن القوانين السويسرية المتعلقة بسرية المعاملات المصرفية لم ولن توفر أبداً الحماية للإرهابيين أو لمعاملاتهم المالية. ومصارفنا ملزمة بموجب القانون الجنائي السويسري - الذي يشمل بطبيعة الحال مسألة الإرهاب - بأن تقدم المعلومات الكاملة إلى السلطات القضائية. وتقدم سويسرا التعاون السريع والفعال على الصعيد الدولي في مجال المسائل الجنائية، خصوصاً من خلال تجميد الحسابات والودائع ذات الصلة. كما أن المصارف ملزمة بإبلاغ السلطات بأي شكوك يمكن تبريرها قد تكون لديها فيما

ومن هذا المنطلق أيضا تم وضع معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي والتي أقرتها الدورة السادسة والعشرون لوزراء خارجية الدول الأعضاء خلال اجتماعها في بوركينا فاسو في عام ١٩٩٩. وهذه المعاهدة، في جملة أمور أخرى، تناشد الدول الأعضاء "الامتناع عن مساعدة الإرهابيين بأي شكل من أشكال المساعدة والدعم، بما في ذلك الإيواء والدعم المالي وغيره".

لقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة جملة من القرارات الهامة الداعية إلى القضاء على آفة الإرهاب، وقد تُمكن هذه القرارات، بالإضافة إلى العديد من القرارات التي اتخذتها منظمات إقليمية، ومن ضمنها المنظمة التي أتشرف بتمثيلها، من وضع أرضية لعمل دولي تحت راية الأمم المتحدة لاتخاذ موقف موحد من الإرهاب العالمي يؤدي إلى الالتزام بالقانون واحترام الأعراف والمبادئ والأهداف التي أجمعت عليها الإنسانية من خلال ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نشعر جميعا باضطراب الحياة الدولية، وما رأيناه ونراه من انتشار العمليات الإرهابية في مختلف قارات العالم الآن، وشيوع التطرف في مختلف معتقدات البشرية، تؤكد كلها أن الإرهاب واحد، وبالتالي فلا يمكن التسامح معه. ويجب هنا التأكيد على أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو عرق أو دين. فالجتمتع الدولي مجتمع واحد يقوم على التعددية الثقافية والدينية والفكرية، ولا يجب أن تنال هذه التعددية من وحدة هذا المجتمع، وإنما يجب أن تقوم العلاقات الدولية على أسس التعايش الإيجابي بين الدول والتقدير المشترك لمساهمات ومنجزات مختلف المجتمعات.

لقد تحدث البعض، ومنذ نهاية الحرب الباردة عن صراع الحضارات ولا يزال الحديث دائرا عن هذه الفكرة وهو أمر يتعلق بالإنسانية جمعاء وبمسارها. وقناعة منها بأهمية

التامة بأن أعمال هذه الجمعية سوف تتوج بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمة.

لقد أدانت منظمة المؤتمر الإسلامي في التصريحات الصحفية التي أدلى بها الأمين العام للمنظمة الهجمات الإرهابية الإجرامية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي تتنافى تماما مع جميع الأعراف والقيم الإنسانية والديانات السماوية، وفي طليعتها الدين الإسلامي الحنيف الذي يثمن قداسة الحياة الإنسانية، ويعتبر من قتل نفسا واحدة بغير حق كأنما قتل الناس جميعا. ولا بد من التأكيد هنا على أن الإسلام بريء من كل أشكال الإرهاب، ويدين بشدة مرتكبي تلك الجرائم البشعة بزعم العمل باسم الإسلام أو تحت أي مرر آخر.

لقد دأبت منظمة المؤتمر الإسلامي دائما على شجب الإرهاب التزاما منها بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية التي تعتقنها الدول أعضاء المنظمة والتي تنبع من ديانتها السمحة وتراثها وتقاليدها الداعية إلى نبذ كافة أشكال الظلم والعدوان وعدم التسامح. وانطلاقا من اقتناعنا بالتوافق الدولي على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء على مسببات الإرهاب الذي يعرض للخطر حياة الأبرياء وممتلكاتهم وينتهك سيادة الدول ويشكل خطرا على حقوق الشعوب.

وقد أعلن الأمين العام للمنظمة عن تأييده لما جاء في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والتي تمت الموافقة عليها بالإجماع. وحث الدول الأعضاء على أن تواصل التعامل الإيجابي مع مضامينها. ويأتي الاجتماع الوزاري الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي المقرر عقده في مدينة الدوحة بقطر يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر القادم دعما وتأييدا للجهود الدولية المبذولة للتصدي لظاهرة الإرهاب.

سيدي الرئيس، بالنيابة عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة خلال دورتها السادسة والخمسين. وإني واثق من أن مؤهلاتكم الممتازة والتزامكم القوي سيضمن فعالية عملنا في هذه الفترة الصعبة.

إن منظمة فرسان مالطة تدين الإرهاب في جميع مظاهره. وقد شعرنا كأننا نعيش في كابوس مزعج عندما صارت نيويورك وواشنطن في صباح ١١ أيلول/سبتمبر ضحيتين لأعمال إجرامية. وصحيح أنه بعد ١١ أيلول/سبتمبر لا أحد يشعر بأنه في مأمن من الإرهاب. ومع ذلك، لا أود أن أدين هجوم ١١ أيلول/سبتمبر فحسب، ولكن كل مظاهر الإرهاب، والعنف والتعصب التي نخض علمنا. وإن الإرهاب الدولي يتحدى الأمن الدولي وبالتالي، يحق للمجتمع الدولي الدفاع عن نفسه وفقاً للقانون الدولي العام. ولا يمكن أن نعتبر أن ما حدث في نيويورك

وواشنطن حوادث معزولة. وقد ذكر التقرير الممتاز للأمين العام عن أعمال المنظمة، وتقريره عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، العديد من المناطق الجغرافية التي يجري فيها انتهاك السلم وحقوق الإنسان، ولا حاجة بي إلى تعدادها مرة أخرى. وقد أكد قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) من جديد الحق في الدفاع الجماعي عن النفس. ويشكل ذلك التقرير، المعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر، وقرار الجمعية العامة المعتمد في نفس اليوم، نقطة البداية لمنع وقمع الأنشطة الإرهابية، أينما تظهر. ويجب اعتماد تدابير فعالة إذا أردنا ألا نستسلم للإرهاب، وعدم التسامح والتعصب والخوف، ولكن على العكس، بناء نظام مستقر للأخلاق والشرف المدني.

إننا نسمع كلمة "العولمة" كل يوم. ويجب أن ندرك أن الإرهاب يدل على عولمة الخوف وازدراء القانون الدولي، والقانون الإنساني وقانون الاتفاقيات. وهذا اعتداء

الحوار بين الحضارات فقد كانت الدول الإسلامية سباقة في تقديم مشروع عن هذا الحوار إلى الجمعية.

ولا بد من التنويه إلى أنه في الوقت الذين ندين فيه الإرهاب فإننا أيضاً نشجب المحاولات الرامية إلى طمس الفوارق الجلية بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو للاحتلال الأجنبي. فنضال هذه الشعوب من أجل التحرير الوطني وإقرار حقها في تقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة لا يشكل عملاً من أعمال الإرهاب.

وفي هذا المضمار نجدد تأييدنا لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال من أجل التحرير الوطني، ولاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الإرهاب بجميع صورته وأشكاله.

إننا كأعضاء في الأسرة الدولية علينا أن نواصل هذه المسيرة ضد الإرهاب وألا نتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة بمعايير مزدوجة والكيل بمكيالين، وعلينا أيضاً أن نواصل مسيرتنا المقدسة في دعم الحوار بين الحضارات، علينا أن نكون على مستوى المسؤولية في أن نقف في وجه المحاولات التي تعمل على خلق التباعد والقطيعة وتغذية مشاعر الكراهية والبغضاء. علينا جميعاً أن ندعم ركائز التعايش والتعاون بين الشعوب وأسس الحوار بينها وبين ثقافتها وحضاراتها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

**السيد ليناتي - بوش** (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم،

الأعمال. وهذه الحقيقة وحدها تصور ببلاعة إلى أي مدى تعتبر الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي بأجمعه، أعمال الإرهاب التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر بالغة الخطورة. إننا فعلنا ذلك لأننا نرى أنها ليست هجمات على الولايات المتحدة فحسب، ولكنها اعتداءات على كل العالم المتمدن. وكما نعلم جميعاً، قد ظل بند جدول الأعمال المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" فترة طويلة في جدول أعمال اللجنة السادسة. ولكن في ضوء أهمية وعجالة المسألة في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، قررنا أن تجرى المناقشة بشأن جدول الأعمال هذا في الجلسة العامة بينما يظل النظر في الجوانب الفنية للبند من اختصاص اللجنة السادسة.

قبل بدء نقاشنا أتيحت لنا فرصة قيمة للاستماع إلى رودولف جوليان عمدة نيويورك، مدينتنا المضيقة، الذي أعطانا صورة واضحة جدا عن الهجمات الإرهابية ونقل إلينا توقعات مواطني الولايات المتحدة، ولا سيما مواطني نيويورك، من الأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب. وأود اغتنام هذه الفرصة لكي أشكر العمدة جوليان مرة أخرى وأقدم لمدينتنا المضيقة أطيب تمنياتنا بالانتعاش الكامل.

وأثناء مداولتنا، أجمع كل المشاركين بمشاعر قلبية على إدانة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، معيدين التأكيد على القرار ١٥٦/١ بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي أدانت فيه الجمعية العامة هذه الهجمات بأشد العبارات ودعت إلى التعاون الدولي لتقديم مرتكبي هذه الفظائع ومنظمتها ورعاتها إلى العدالة.

ولقد عبرت الدول الأعضاء عن الرأي بأن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأنه كذلك جريمة ضد الإنسانية. ومما لا شك فيه أن الإرهاب الدولي هو أحد التحديات الجسيمة للمجتمع الدولي في القرن

لا يمكن أن يظل بدون استجابة ملائمة، وهو يتعلق بمسؤوليتنا نحن جميعاً.

ونحن نعلم أن السيادة تعني الاستقلال من أي موضوع آخر للقانون الدولي، وبالتالي، يجب أن نعتبر أن من واجب كل بلد مكافحة الإرهاب في أرضه وفي ذات الوقت المشاركة في العمل الدولي ضد الإرهاب الدولي. وينبغي ألا تكون هناك أي ملاذات آمنة للإرهابيين.

والإرهاب، يعوق أحد أنشطة منظمة فرسان مالطة بصفة خاصة. وأشار إلى نشاطها الإنساني، وإلى الصعوبات التي يواجهها أفرادها العاملون في المجال الإنساني في إنجاز مهمتهم عندما يشاركون في عمليات حفظ السلام - وهي صعوبات، في بعض الأحيان، تعوق وجودهم حتى عندما يكون هذا الوجود مطلوباً من الحكومات الوطنية أو الكيانات الدولية. ونحن مع حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ولكن يجب الإقرار بأن الموظفين الإنسانيين المعتمدين على النحو الواجب يستحقون أيضاً الحماية الفعالة عندما يكون وجودهم قد طلب أو أذن به.

والأمم المتحدة هي أفضل تمثيل للمجتمع الدولي، وبالتالي فإن من مسؤولية المنظمة، وهي تعمل مع الدول، والمنظمات الإقليمية، والمجتمعات المحلية، والكيانات الأخرى، بل وحتى الأفراد، أن تقود الكفاح ضد كل الجرائم عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، تعرب منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة عن التزامها بالتعاون واقتسام المسؤولية في الكفاح ضد الإرهاب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر

متكلم في المناقشة بشأن البند ١٦٦ من جدول الأعمال.

لقد أجريننا خلال الأيام الخمسة الماضية مناقشة طويلة فوق العادة، ولكنها هامة وبناءة. ولم يسبق في تاريخ الأمم المتحدة أن شاركت ١٦٧ دولة من الدول الأعضاء وسبعة مراقبين في مناقشة بشأن بند واحد من جدول

أعربت دول أعضاء عديدة عن عزمها اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقيات دولية ضمن نطاق سلطتها القضائية المحلية.

وأود اغتنام هذه الفرصة لحث الدول الأعضاء على الإسراع بعمل الجمعية العامة، من أجل الإبرام المبكر للاتفاقيات قيد النظر المعنية بالإرهاب الدولي بغية تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب. وبوصفي رئيساً للجمعية العامة أطلب أيضاً من اللجنة السادسة التكرم بالإسراع بعملها وتقديم تقريرها إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، حبذا بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وأخيراً، أذكّر بأنه خلال نقاشنا شاركت الدول الأعضاء في الرأي بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعقد العزم على محاربة الإرهاب بوصفه ظاهرة منفصلة عن أية ديانة أو جماعة عرقية. وفي هذا الصدد، تم التشديد على ضرورة إجراء الحوار بين الحضارات. كذلك اقترح بعض الممثلين مؤتمراً رفيع المستوى معنيا بالإرهاب الدولي، بينما دعا بعض الآخرين للمجتمع الدولي إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وفي الوقت ذاته أثبتت الحاجة إلى وضع تعريف أوضح للإرهاب من أجل المزيد من نظرنا في هذا الموضوع.

ولقد كانت للمداولة التي دامت أسبوعاً أهمية بالغة في إعادة التأكيد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في التعامل مع القضايا العالمية البارزة مثل الإرهاب الدولي. ويحدوني أمل صادق في أن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المزيد من التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب الدولي، فتبني بذلك على المداولات التي أجريتها خلال الأيام الخمسة الماضية.

وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٦٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦

الحادي والعشرين، وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة الدور الرئيسي في تكثيف الجهود الدولية للقضاء على هذا الإرهاب.

وفي هذا الصدد، أود التذكير بأن الجمعية العامة اتخذت خطوات هامة من خلال اعتماد إعلان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي في عام ١٩٩٤ واعتماد إعلانه التكميلي في عام ١٩٩٦. كما قام مجلس الأمن بمبادرات، مثل اتخاذ القرارات ١٢٦٩ (١٩٩٩) بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و ١٣٦٨ (٢٠٠١) بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي لا تدين جميع أشكال الإرهاب فحسب بل حددت أيضاً التدابير التي سوف تتخذها الدول الأعضاء لمنع ووقف الأعمال الإرهابية.

ولقد أقرت الدول الأعضاء بالأهمية الملحة للتعامل مع جميع أشكال ومظاهر الإرهاب الدولي والذين يأوون ويدعمون مرتكبي الإرهاب الدولي ومنظميه وورعاه. وأكدت على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي واتخاذ كل التدابير اللازمة على وجه السرعة لمنع ووقف الأنشطة الإرهابية.

لقد اتفقت الدول الأعضاء على الرأي بأن المهمة الأولى التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر هي ضمان وجود إطار قانوني فعال لمنع الإرهاب الدولي والقضاء عليه. ولتحقيق هذا الهدف، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تصيح، مع إعطاء الأولوية لهذا الأمر، أطرافاً في الاتفاقيات الحالية المتعلقة بالإرهاب إن لم تفعل ذلك بعد. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية اعتمدت مؤخراً مشروعاً منقحاً لخطة العمل الخاصة بتنفيذ إعلان فيينا المعني بالجريمة والعدالة. كذلك